

## أثر خصائص لجان التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي دراسة تجريبية على الشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

الدكتور لطيف زيود\*

الدكتور باسل نصار\*\*

رواد داؤد\*\*\*

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٦ /١/٢٢ - تاريخ النشر ٢٠٢٦ /٣/٣)

### □ ملخص □

هدف البحث إلى اختبار أثر خصائص لجان التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية في ظل ضبط كل من حجم الشركة ورافعتها المالية. لتحقيق ذلك الهدف، تم جمع البيانات الثانوية من التقارير المالية السنوية لـ 38 شركة خلال الفترة الممتدة من عام 2020 وحتى عام 2024. استخدم الباحث بيانات مقطعية زمنية، وتم تحليلها بالاعتماد على برنامج E-views 12. تم قياس المتغير التابع التخطيط الضريبي بمعدل الضريبة الفعلي الحالي، كما تم قياس المتغير المستقل (خصائص لجنة التدقيق) من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلالية أعضائها وعدد اجتماعاتها، وقياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، أما الرافعة المالية بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول كمتغيرين ضابطين. أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلاليتهما في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ووجود أثر معنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التخطيط الضريبي، خصائص لجان التدقيق، حجم الشركة، الرافعة المالية.

\* أستاذ - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - اللاذقية - سورية. Latif.zayoud@tishreen.edu.sy

\*\* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - اللاذقية - سورية. Basel.nassar@tishreen.edu.sy

\*\*\* طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية - اللاذقية - سورية. rowaddaood@yahoo.com

# **The Impact of Audit Committee Characteristics in Tax Planning Practices An Empirical Study on Non-Financial Companies Listed on the Kuwait Stock Exchange**

**Dr. Latif Zyoud \***

**Dr. Basel Nassar \*\***

**Rowad Daood \*\*\***

**(Received 22/1/2026.Accepted 3/3/2026)**

## **□ABSTRACT □**

The research aimed to examine the impact of audit committee characteristics on the tax planning practices of non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange. To achieve this objective, secondary data were collected from the annual financial reports of 38 companies over the period from 2020 to 2024. The researcher used pooled cross-sectional time-series data, which were analyzed using E-views 12 software. The dependent variable, tax planning, was measured by the current effective tax rate. The independent variable (audit committee characteristics) was measured through audit committee size, independence, and the number of its meetings. Firm size was measured by the logarithm of total assets, and financial leverage was measured by dividing total debt by total assets as a control variable.

The results showed no significant impact of audit committee size or independence on the aggressive tax planning practices of non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange. Conversely, there was a significant impact of the number of audit committee meetings on the aggressive tax planning practices of non-financial companies listed on the Kuwait Stock Exchange.

**Keywords:** Tax planning, audit committee characteristics, company size, financial leverage.

---

\* Professor – The Department of Accounting– Faculty of Economics– Lattakia University– Lattakia– Syria.  
Latif.zayoud@tishreen.edu.sy

\*\* Assistant Professor - The Department of Accounting– Faculty of Economics– Lattakia University–  
Lattakia– Syria. Basel.nassar@ tishreen.edu.sy

\*\*\* Postgraduate Student -Phd Student- In The Department Of Accounting- Faculty Of Economics- Lattakia  
University- Lattakia- Syria. rowaddaood@yahoo.com

**مقدمة:**

تعد ضرائب الدخل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل الخزينة العامة للدولة، كما أنها أداة حيوية للحكومة في تحقيق أهدافها للحصول على إيراداتها اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى، تعد التزاماً قانونياً وأخلاقياً يجب على المكلفين - أفراداً وشركات - الوفاء به، لذلك فهي موضع اهتمام أصحاب الشركات والمديرين الماليين، إذ يجب أن يهتم هؤلاء بالتخطيط السليم للضريبة بما يحقق أقل تكلفة ضريبية أو أكبر وفر ضريبي ممكن، وتسعى الشركات من خلال ذلك إلى تعظيم أرباحها وتوفير أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية، مما يمكنها من استغلال أصولها المتاحة بكفاءة أعلى وتحقيق أهدافها الاستراتيجية المرجوة (Osegbue et al., 2019).

بناءً على ما سبق، يعد التخطيط الضريبي أحد الممارسات التي يمكن استغلالها لبلوغ مستويات الأرباح المتوقعة من قبل المستثمرين، إلا أن تحقيق الشركة لوفورات ضريبية - ولاسيما عبر الممارسات التعسفية أو العدوانية - قد تكلفها ثمناً باهظاً يتجاوز بكثير المنافع المالية المباشرة. ذلك أن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن تضرر سمعة الشركة وفقدان الثقة فيها يمكن أن تؤثر سلباً وبشكل مباشر في ربحيتها وقيمتها السوقية على المدى الطويل (الركابي، 2021)، وفي إطار الحد من ممارسات التخطيط الضريبي التعسفية، يمكن أن تؤدي خصائص لجنة التدقيق وجودتها دوراً محورياً في التأثير على الممارسات الضريبية للشركة. نظراً لأن القضايا والمخاطر المالية المتعلقة بالضرائب تُعرض عادةً وتُنَاقش على مستوى لجنة التدقيق قبل رفعها إلى الإدارة التنفيذية، لذلك فإن كفاءة واستقلالية وحيادية هذه اللجنة تُشكل حاجزاً مهنيّاً أمام تبني استراتيجيات ضريبية تعسفية أو مشكوك في مشروعيتها. (Brookset al., 2020) إذ تؤدي لجنة التدقيق دوراً رقابياً أساسياً في متابعة مدى التزام الشركة بإدارة مخاطرها الضريبية بما يتماشى مع حدود قبول المخاطرة المحددة في سياسات مجلس الإدارة. وعليه قد تؤثر الخصائص الهيكلية والوظيفية للجنة التدقيق - مثل درجة استقلالية أعضائها، وعدد الأعضاء، وتكرار اجتماعاتها - بشكل مباشر على فاعلية الرقابة الضريبية وقدرة اللجنة على تقادي الممارسات الضريبية التعسفية.

**الدراسات السابقة:**

١- دراسة (Robinson et al, 2012) بعنوان:

**" Tax planning and financial expertise in the audit committee"****التخطيط الضريبي والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق.**

هدفت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق تمكنهم من تقديم الاستشارة الضريبية لمديري الشركات ولذا افترضت الدراسة أنه كلما تمتع أعضاء لجنة التدقيق بمستويات مرتفعة من الخبرة المحاسبية والمالية كلما ارتفعت مستويات التخطيط الضريبي، وأوضحت الدراسة أن التخطيط الضريبي يعد مجالاً متميزاً لاختبار تأثير الدور المزدوج للجنة التدقيق (الرقابي - الاستشاري) ، فالدور الاستشاري يؤدي إلى زيادة فعالية التخطيط الضريبي التي تتحقق من خلال تحسين الربحية أو زيادة التدفقات النقدية، بينما يختص الدور الرقابي لأعضاء اللجنة بتقييم مخاطر التخطيط الضريبي، وقد تم التطبيق على ٤٨٠ شركة صناعية أمريكية في الفترة من (2001:2009)، استخدم معدل الضريبة الفعال كمقياس للتخطيط الضريبي، والخبرة المالية للأعضاء كمقياس للجنة التدقيق. أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة التدقيق ومستوى التخطيط الضريبي الجيد، في حين توجد علاقة سلبية بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة التدقيق والتخطيط الضريبي التعسفي.

## ٢- دراسة (Tehupuring, 2016) بعنوان:

**Corporate governance, tax avoidance, audit delay and company value**

حوكمة الشركات والتجنب الضريبي وتأخير تقرير مدقق الحسابات وقيمة الشركة.

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسات التجنب الضريبي، وتأثير تلك العلاقة في تقرير مدقق الحسابات وعلى قيمة الشركة بالتطبيق على عينة مكونة من 125 شركة للخدمات المالية مقيدة بالسوق الاندونيسية خلال الفترة من 2010 حتى 2014. قد تم قياس التخطيط الضريبي، باستخدام معدل الضريبة الفعلي المحاسبي، في حين تم قياس حوكمة الشركات، من خلال حجم مكتب التدقيق Big Four وعدد أعضاء لجنة التدقيق، وقد توصلت الدراسة إلى: عدم وجود تأثير لجودة التدقيق ولجنة التدقيق على ممارسات التجنب الضريبي، كما توصلت إلى أن التجنب الضريبي ليس له تأثير على التأخير في تقرير مدقق الحسابات، بينما يؤثر سلباً على قيمة الشركة.

## ٣- دراسة (Nabilah and Umaimah, 2022) بعنوان:

**The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance.**

أثر آليات حوكمة الشركات على التجنب الضريبي.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر آليات حوكمة الشركات (من حيث الملكية المؤسسية، واستقلال مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق) على ممارسات التجنب الضريبي. واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات القوائم المالية لعينة من 81 شركة من الشركات الأندونيسية المقيدة في السوق عن الفترة من 2019 حتى 2020. وتم قياس التخطيط الضريبي وفق المعدل الضريبي الفعلي أما لجنة التدقيق من خلال عدد أعضائها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم وجود أثر لاستقلال مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي وقد يعود ذلك إلى ضعف القدرات الرقابية والإشرافية المتاحة للمديرين المستقلين من جهة، ومن جهة أخرى محدودية المعلومات المتاحة والمتوفرة للمديرين المستقلين، فضلاً عن وجود علاقة عكسية ومعنوية للجنة التدقيق على التجنب الضريبي نتيجة للدور الإشرافي والرقابي للجنة التدقيق.

## ٤- دراسة (Dang and Nguyen, 2022) بعنوان:

**Audit committee characteristics and tax avoidance.**

أثر خصائص لجنة التدقيق على التجنب الضريبي.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق (من حيث عدد أعضاء لجنة التدقيق، واستقلال أعضاء لجنة التدقيق، والخبرة المالية والمحاسبية، والنوع) على التجنب الضريبي. واعتمدت على المنهج التطبيقي من خلال تحليل بيانات القوائم المالية لعينة من 468 شركة من الشركات المقيدة بالسوق في فيتنام بإجمالي 3672 مشاهدة سنوية عن الفترة 2010 حتى 2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على التجنب الضريبي، إذ ينعكس كبر عدد أعضاء لجنة التدقيق على تعقيد عمل لجنة التدقيق ومن ثم انخفاض فعالية لجنة التدقيق ومن ثم الحد من دورهم في تخفيض التجنب الضريبي، كما تؤثر مشاركة المرأة في لجنة التدقيق عكسياً ومعنوياً على التجنب الضريبي، إذ ينعكس مشاركة المرأة في لجنة التدقيق على تحسين فعالية لجنة التدقيق ومن ثم الحد من التجنب الضريبي، وعدم وجود أثر لاستقلال أعضاء لجنة التدقيق على التجنب الضريبي، وأخيراً تؤثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق عكسياً

ومعنوياً على التجنب الضريبي، إذ تحد الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق من التجنب الضريبي باعتباره أحد أشكال إدارة الأرباح.

٥- دراسة (Rakhmayani et al., 2025) بعنوان:

### The role of Audit Committee Characteristics in Tax Planning Practices

دور خصائص لجنة التدقيق في التخطيط الضريبي.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر خصائص لجنة التدقيق (من حيث عدد أعضاء لجنة التدقيق، وعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق) في التخطيط الضريبي. واعتمدت على المنهج التطبيقي من خلال تحليل بيانات القوائم المالية لعينة من 75 شركة من الشركات المقيدة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية عن الفترة 2019 حتى 2023. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على التخطيط الضريبي، وعدم وجود أثر لاجتماعات أعضاء لجنة التدقيق على التخطيط الضريبي، أي يبدو أن لجنة التدقيق لا تمارس تأثيراً كافياً على استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات.

### تعليق على الدراسات السابقة:

اختلفت نتائج الدراسات تبعاً لاختلاف طبيعة نشاط الشركات، وتبعاً لاختلاف بيئات التطبيق حول أثر آليات حوكمة الشركات ومن ضمنها آلية لجان التدقيق (مع التركيز على بعض خصائصها) في ممارسات التخطيط الضريبي، فقد بينت بعض الدراسات أن لبعض خصائص لجان التدقيق أثر سلبي في ممارسات التخطيط الضريبي (Robinson et al., 2012)؛ (Nabilah and Umaimah, 2022) بينما لم تجد بعض الدراسات أثراً لهما في ممارسات التخطيط الضريبي (Tehupuring, 2016)؛ (Dang and Nguyen, 2022)؛ (Rakhmayani et al., 2025).

نتيجة للجدل في نتائج الدراسات السابقة، وامتداداً لتلك الدراسات يسعى هذا البحث إلى إعادة اختبار أثر خصائص لجان التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مع اعتماد مقياس للتخطيط الضريبي (معدل الضريبة الفعلي الحالي) لم يتم اختباره سابقاً ضمنها، خصوصاً بعد لحظ قلة في الدراسات التي أجريت فيها، وحصراً ضمن المجتمع المدروس ألا وهو الشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية مع اختلاف الفترة الزمنية المدروسة. إن تبين نتائج الدراسات مع اختلاف بيئات التطبيق يبرر القيام بأبحاث إضافية حول أثر خصائص لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

### مشكلة البحث:

ينعكس التخطيط الضريبي السليم إيجاباً في تعزيز القيمة السوقية للشركة. ومع ذلك، فإن تبعات الممارسات الضريبية تمتد على مدى واسع؛ إذ تبدأ بالإجراءات المتوافقة مع القانون نصاً وروحاً، وتنتهي عند تلك التي تُصنّف على أنها "متعسفة" أو "غير متحفظة"، وتقع التبعات السلبية لهذه الممارسات المتطرفة في نهاية المطاف على عاتق المساهمين أنفسهم، سواء من خلال المخاطر القانونية والمالية المباشرة، أو عبر الإضرار بسمعة الشركة وقيمتها، وبالتالي في ظل نظرية الوكالة قد يستحوذ المديرون على تلك الوفورات والمنافع بدلاً من حصول المساهمين عليها، إذ يمكن أن تستأثر الإدارة بالوفورات والمنافع الناتجة عن الممارسات الضريبية التعسفية بدلاً من توجيهها لتعظيم قيمة الأسهم للملاك لذلك فالممارسات الضريبية التعسفية غالباً ما تُعزز السلوك الانتهازي للإدارة، مما يزيد من تضارب

المصالح ويُعرض استقرار الشركة وسمعتها للخطر، وتعد لجان التدقيق من الآليات الهامة في الحد من الممارسات الانتهازية التي تقوم بها الإدارة (Deslandes et al. 2019). استناداً لما سبق، تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في دراسة أثر خصائص لجان التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ويتفرع عنها الأسئلة الآتية:

١- ما أثر عدد أعضاء لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

٢- ما أثر استقلالية لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

٣- ما أثر عدد اجتماعات لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية؟

### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث العلمية في تقديم أدلة تجريبية جديدة على أن لجنة التدقيق الفعالة تعد عاملاً محورياً في تحقيق التوازن بين المنافع والمخاطر المحتملة لممارسات التخطيط الضريبي داخل الشركات الذي يعد مجالاً مهماً وحيوياً يحظى باهتمام المنظمين والمستثمرين والمهنيين وذلك نظراً للآثار السلبية الجسيمة التي قد تترتب على قيمة الشركة وسمعتها في حال توظيف استراتيجيات التخطيط الضريبي بطرق تعسفية أو انتهازية تخالف روح القانون، بينما تتمثل الأهمية العملية في اختبار هذا الأثر على الشركات غير المالية العاملة في سوق الكويت، وتحديدًا ضمن بيئة بحثية جديدة وهي جميع شركات القطاعات عدا المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

### أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى دراسة واختبار أثر خصائص لجنة التدقيق (عدد أعضاء لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، عدد اجتماعاتها) في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2020-2024.

### فرضيات البحث:

بناء على أهداف البحث يمكن اشتقاق الفرضيات الآتية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي.

### منهجية البحث:

استخدم الباحث منهج المسح والحصر الشامل، إذ يتكون مجتمع البحث من الشركات غير المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والبالغ عددها 38 شركة، وقد تمّ الاعتماد على البيانات الثانوية المتوافرة في القوائم المالية المنشورة على موقع سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2020

حتى عام 2024، فقد مرت عملية اختيار المشاهدات بالعديد من الإجراءات التي يمكن توضيحها من خلال استبعاد الشركات التي لا تتوافر لديها البيانات اللازمة لحساب متغيرات البحث وبصفة خاصة البيانات الضريبية وكذلك المشاهدات الخاصة بالشركات التي تحقق خلال الفترة المدروسة صافي خسارة، اعتمدت الدراسة على بيانات مقطعية زمنية Panel Data، واستخدم لتحليل هذه البيانات نموذج الانحدار المتعدد، وذلك من خلال المقارنة بين نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM) ونموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM) ونموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM) بالاعتماد على برنامج E-views 12. والجدول التالي يوضح توزيع الشركات محل البحث وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها، كما هو معلن على الموقع الرسمي لسوق الكويت.

جدول رقم (١) توزيع عينة البحث وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها

القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات
الشركات الصناعية	10	50	26.32%
الشركات الخدمية	8	40	21.5%
الشركات العقارية	14	70	36.85%
شركات الطاقة	3	15	7.89%
شركات الاتصالات	3	15	7.89%
إجمالي عدد شركات (مشاهدات) العينة	38	190	100%

#### متغيرات البحث:

**المتغير التابع:** ممارسات التخطيط الضريبي: تم قياس ممارسات التخطيط الضريبي من خلال معدل الضريبة الفعلي الحالي، وفق الآتي: (Chukwudi et al., 2020).

$$ETR_{it} = \text{Total Tax Paidit} / \text{PreTax Incomeit}$$

إذ أن:  $ETR_{it}$ : معدل الضريبة الفعلي الحالي للشركة  $i$  في الفترة الحالية  $t$

$\text{Total Tax Paidit}$ : إجمالي مصروف ضريبة الدخل للشركة  $i$  في الفترة الحالية  $t$

$\text{PreTax Incomeit}$ : صافي الربح قبل الضريبة للشركة  $i$  في الفترة الحالية  $t$

إذ يركز هذا المعدل في إظهار استراتيجيات المدراء في إدارة الضريبة، تشير المعادلة السابقة إلى أنه كلما قلَّ معدل الضريبة الفعلي الحالي عن المعدل القانوني المفروض على الشركة، كلما أشار ذلك إلى زيادة ممارسات التخطيط الضريبي بهدف تحقيق وفورات ضريبية والعكس صحيح، إذ كلما اقترب معدل الضريبة الفعلي الحالي من المعدل القانوني، كلما أشار ذلك إلى قلة ممارسات التخطيط الضريبي (يعد هذا المعدل مقياس عكسي للتخطيط الضريبي). (Jin et al., 2022)

## المتغير المستقل والمتغيرات الضابطة:

الجدول رقم (٢) توصيف وقياس المتغيرات المستقلة والضابطة

المتغير	نوع المتغير	توصيفه	قياس المتغير
خصائص لجنة التدقيق	متغير مستقل	عدد أعضاء لجنة التدقيق	- تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء لجنة التدقيق (Deslandes, et al, 2019)
		عدد اجتماعات اللجنة	- تم قياسه من خلال عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً والمفصح عنها بتقرير مجلس الإدارة (هلال، ٢٠١٢)
		استقلالية أعضاء لجنة التدقيق	- تم قياس استقلالية أعضاء لجنة التدقيق من خلال عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق (عبد الستار، ٢٠١٩).
حجم الشركة	متغير ضابط	- اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة (Noor and Sabli, 2012)	(
الرافعة المالية	متغير ضابط	- إجمالي الديون/ إجمالي الأصول (Armstrong, et al, 2015)	(

## الجانب النظري:

## أولاً: مفهوم التخطيط الضريبي:

غالباً ما تقوم الدول بالمعالجة الضريبية للمعاملات المالية بطريقة متباينة أو متضاربة مما يدفع المكلف إلى التخطيط الضريبي، في ظل افتراض أن الهدف الرئيس لإدارة المنشآت، يكمن في السعي نحو تعظيم ثروة الملاك، بالتالي فإن الإدارة سوف يكون لديها دوافع لتبني أو بناء استراتيجيات ضريبية تسمح لها بتخفيض أعبائها الضريبية (Francis and Newton, 2019) بوسائل قانونية أو غير قانونية، لكن نتيجة للعواقب السلبية الشديدة التي تنتج عن التهرب الضريبي سواء على الأفراد أو الشركات، لذلك يسعى العديد من المكلفين بالضريبة إلى القيام بتخفيض مدفوعاتهم الضريبية بوسائل قانونية، فيما يطلق عليه مصطلح ممارسات التخطيط الضريبي (Kawor, 2014).

فقد عرفه (Ilaboya et al., 2016) بأنه القدرة على الاستفادة من الحد الأدنى للإعفاءات والحسومات والامتيازات الضريبية الأخرى التي تسمح بها القوانين الضريبية، مما يؤدي إلى الحد من الالتزامات الضريبية للمكلفين.

وبناء على ما سبق يمكن للباحث تعريف التخطيط الضريبي بأنه: عملية اتخاذ القرار المالي القانوني أو التعسفي الذي يحقق مصلحة المكلف الضريبي من خلال أثره في تخفيض وعاء الضريبة، بالتالي يسهم في زيادة معدل العائد على الاستثمار مما يعزز الأداء المالي وقيمة الشركة.

وقد تعددت أنواع التخطيط الضريبي وفق ما أشارت إليه دراسة (Hannetel, 2014)، إذ يمكن تقسيم التخطيط الضريبي إلى أنواع مختلفة منها التخطيط الضريبي الجيد (المقبول) والتخطيط الضريبي العدواني (المتعسف) الذي يقصد به استغلال ثغرات القانون لتحقيق منافع للمكلف لم تكن في نية المشرع السماح بها عند وضع القانون، أي أنه يتم تجنب الضريبة عن طريق الاستعانة بالثغرات الموجودة في القوانين دون أن يظهر في مركز المخالف للقانون، فبسبب كثرة التعديلات القانونية وعموض نصوص قوانين الضرائب أو عدم إحكام صياغتها، قد يتمكن الشخص من استغلالها، أو استخدامها، أو تفسيرها لصالحه دون أن يخالفها، ومن أمثلة التخطيط الضريبي التعسفية تعمد إنشاء كيانات أو ممارسة معاملات لا تهدف إلى تحقيق مصالح

تجارية، بقدر ما تهدف إلى التخلص من الضريبة أو تعمد تجنبها، مثل الافتراض الدائم بدلاً من زيادة رأس المال بالتمويل الذاتي، أو استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الدخل (الزكي، 2015).

#### ثانياً: قياس ممارسات التخطيط الضريبي:

يعتمد قياس ممارسات التخطيط الضريبي بصفة عامة على البيانات الواردة في القوائم المالية، إذ أنه يمكن الاعتماد عند قياس مستوى التخطيط الضريبي على معدل الضريبة الفعلي (ETR) Effective Tax Rate وفق ما يأتي: (عمارة، 2017؛ ثابت، 2018).

١ - معدل الضريبة الفعلي الحالي: يتم حساب معدل الضريبة الفعلي الحالي أيضاً في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عن طريق نسبة ضريبة الدخل الحالية إلى صافي الربح قبل الضريبة. ويشير الانخفاض في هذا المعدل إلى زيادة مستوى التخطيط الضريبي.

٢- معدل الضريبة الفعلي النقدي: يتم حساب معدل الضريبة الفعلي النقدي عن طريق نسبة مصروف ضريبة الدخل المدفوع فعلاً إلى صافي الربح قبل الضريبة. ويشير الانخفاض في هذا المعدل إلى زيادة مستوى التخطيط الضريبي.

ويمكن قياس ممارسات التخطيط الضريبي أيضاً من خلال قياس الفروق الضريبية، ويركز مؤشر الفروق الضريبية على حجم الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، وتقسّم هذه الفروق إلى فروق دائمة ومؤقتة، ويشير زيادة حجم هذه الفروق إلى زيادة مستوى التخطيط الضريبي.

#### ثالثاً: النظريات المفسرة لممارسات التخطيط الضريبي:

حاولت عدة نظريات تفسير العلاقة بين ممارسات التخطيط الضريبي وقيمة الشركة، ويعد من أهم هذه النظريات نظرية أصحاب المصالح، ونظرية الترخيص الإداري، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية الإشارة، ونظرية الوكالة (Kirkpatrick and Radicic, 2020) إذ تفترض نظرية الوكالة أن تتحول ممارسات التخطيط الضريبي إلى أداة محتملة لتعزيز السلوك الانتهازي للإدارة. فقد تتسم أغلب تلك الممارسات الغامضة بعدم الشفافية فيما يتعلق بتحويل الثروة للمديرين على حساب المساهمين مما ينعكس سلباً على قيمة الشركة. كما أن تكاليف الوكالة قد تنعكس سلباً على تقييم المساهمين للشركة إذ يرون أن عدم تماثل المعلومات المرتبط بممارسات التخطيط الضريبي يوفر غطاءاً للمديرين لإخفاء الممارسات التي تخدم مصالحهم الذاتية (Appolos et al., 2016). ومن ثم وفقاً لنظرية الوكالة، فإن تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين وما يرتبط به من ارتفاع في تكاليف الوكالة، يؤدي إلى توقع أن تؤثر ممارسات التخطيط الضريبي سلباً على قيمة الشركة. يتحقق هذا التأثير عبر مسارين رئيسيين: الأول يتمثل في تحويل الموارد من المساهمين إلى المديرين، والثاني عبر إضعاف مصداقية التقارير المالية وما ينجم عن ذلك من حالة عدم تأكد حول مصداقية التقارير المالية، وهذا الغموض المعلوماتي يُتيح للمديرين فرصاً أوسع للتخفيف الإداري، إذ يمكنهم تحويل الموارد وتحقيق منافع شخصية بعيداً عن رقابة المساهمين، وخير مثال على ذلك ما حدث في فضيحة شركة "إنرون"، إذ اعتمدت الشركة على هياكل ضريبية معقدة وممارسات محاسبية تعسفية، ساهمت في إخفاء الديون وتعزيز التدفقات النقدية الظاهرية. وقد وفر هذا النظام المعقد غطاءً للمديرين لإبرام صفقات مع أطراف ذات علاقة، وتمكينهم من تحويل الثروة من المساهمين إلى أنفسهم مما أدى في النهاية إلى انهيار الشركة (Desai and Dharmapala, 2006). ومن الجدير بالاهتمام، هو أن الممارسات الضريبية التعسفية تشكل أداة مثالية للمديرين لتبرير نقص الشفافية وتعقيد الهياكل المالية، إذ يعد هذا التعقيد وفقاً لرأي المديرين ضرورياً لحماية المصالح

الاستراتيجية للشركة وتجنب التدقيق الضريبي الدقيق. كما أن تلك الممارسات يتم اخفاؤها عن لجان التدقيق والمدققين الداخليين، بما يعني امكانية استغلال تلك الممارسات بسهولة من أجل التهرب الإداري وبناء هياكل إدارية متضخمة وغير منتجة الذي ينعكس بالطبع سلباً على قيمة الشركة ( Rego and Wilson, 2012. ) (Chen et al., 2010).

#### رابعاً: لجنة التدقيق:

لقد حظيت لجان التدقيق باهتمام متزايد في أعقاب الأزمات والفضائح المالية العالمية التي كشفت عن انهيارات كبرى نتجت عن تلاعب منهجي في البيانات المالية. وتُعرّف هذه اللجان على أنها إحدى ركائز حوكمة الشركات، وهي هيئات رقابية متخصصة تُشكّل من قبل مجلس الإدارة وتعمل تحت مظلتها، لكنها تحافظ على استقلاليتها الوظيفية. وتتألف هذه اللجان بالكامل من أعضاء غير تنفيذيين في الشركة، ويُشترط أن يرأسها عضو مستقل تماماً عن الإدارة التنفيذية. كما تشترط معايير الحوكمة المتقدمة أن يكون ما لا يقل عن ثلثي أعضائها مؤهلين تأهيلاً علمياً أو عملياً في المجالات المالية والمحاسبية أو ما يرتبط بها، لضمان امتلاكهم الخبرة اللازمة لفهم تعقيدات التقارير المالية ومراجعة عمليات الرقابة الداخلية بكفاءة. (بدوي، 2022) فكانت لجان التدقيق الحل الأمثل لتعزيز الفعالية الإدارية. لقد تحولت هذه الفكرة من مجرد اقتراح نظري إلى ممارسة راسخة في حوكمة الشركات، ولجنة التدقيق عنصر هام وحيوي في حوكمة الشركات، ولكن وجود لجنة التدقيق في حد ذاتها ليس كافياً لأداء وظائفها ومهامها بفاعلية، فمن أجل أن تحقق لجنة التدقيق الفعالية في أداء مهامها ووظائفها لابد أن يتوافر في هذه اللجنة عدة خصائص (أبو هارجة، 2013).

تتمثل الخصائص الهامة الواجب توافرها بلجان التدقيق في استقلالية لجنة التدقيق عن الإدارة التنفيذية، خبرة أعضاء لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماعات اللجنة، وعدد أعضاء لجنة التدقيق (والي، 2013). تُسهم هذه الخصائص الهيكلية والمهنية للجنة التدقيق بشكل فاعل في تشجيع تبني ممارسات التخطيط الضريبي المشروعة ذات العوائد الإيجابية على الشركة، وفي الوقت نفسه الحدّ من الممارسات الضريبية الانتهازية التي تنطوي على آثار سلبية. إذ تميل اللجان الأكثر عدداً إلى تحقيق قدر أكبر من الفعالية في رصد ومنع السلوكيات الانتهازية للإدارة، كما يرى (Deslandes et al. 2019) أن خصائص لجنة التدقيق يمكن اعتبارها مؤشراً استباقياً قوياً فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة للشركات خاصة فيما يتعلق بممارسات التخطيط الضريبي التعسفية، فوجود لجنة تدقيق تتمتع بالاستقلالية، وتضم أغلبية من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة المالية والمحاسبية العميقة، يشير إلى بيئة رقابية قوية تثني الإدارة عن تبني خطط ضريبية تعسفية محفوفة بالمخاطر.

#### الدراسة العملية:

تم استخدام نموذج انحدار للبيانات المقطعية الزمنية وفق الآتي:

$$ETR_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACsizePit + \beta_2 ACmeetPit + \beta_3 ACindPit + \beta_4 Sizeit + \beta_5 Levit + \epsilon_{it}$$

$ETR_{it}$  : التخطيط الضريبي مقاساً بمعدل الضريبة الفعلي الحالي

$ACsizePit$  : عدد أعضاء لجان التدقيق،  $ACmeetPit$  : تكرار اجتماعات لجان التدقيق

$ACindPit$  : استقلال لجان التدقيق،  $Sizeit$  : حجم الشركة  $Levit$  : الرفع المالي للشركة

$\beta_0$  : ثابت النموذج،  $\beta_1 - \beta_5$  معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة

## النتائج والمناقشة

### أولاً: الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث. ويبين إجمالي عدد المشاهدات التي بلغت 190 مشاهدة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لمدة 5 سنوات من عام 2020 حتى 2024.

جدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لعينة البحث

Skewness	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Mean	
-0.193337	0.05656	0.011035	0.011035	0.034241	ETR
-0.152539	0.69206	0.47712	0.068171	0.5854	ACSIZE
0.36737	12.00	1.00	2.06545	6.30526	ACMEET
-0.01236	3.00	1.00	0.67447	2.01052	ACIND
0.36123	9.721325	6.80725	0.61940	8.12534	FirmSize
0.01732	0.92635	0.08125	0.19197	0.44739	Leverage

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من الجدول رقم (3) أن متوسط معدل الضريبة الفعلي للشركات في العينة هو 3.42%، وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة عادةً بمعدلات الضريبة القانونية للشركات القياسية (مثل 20% أو 25%). هذا قد يدل على وجود ممارسات تخطيط ضريبي فعالة (أو تعسفية)، أو استفادة من إعفاءات ضريبية، أو وجود خسائر ضريبية مدورة لفترات سابقة، كما يلاحظ وجود اختلاف كبير بين الحد الأدنى والحد الأعلى للتخطيط الضريبي، الأمر الذي يعني وجود تفاوت واضح في ممارسات التخطيط الضريبي للشركات، إذ لا توجد شركة تدفع صفرًا من الضرائب ولا شركة تدفع معدلاً عالياً جداً، وفيما يخص متغيرات لجنة التدقيق، تبين أن المتوسط الحسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق (0.585) يشير إلى أن عدد أعضاء لجنة التدقيق يشكل حوالي 58.5% من المجلس تقريباً، كما تبين أن المتوسط الحسابي لاجتماعات لجنة التدقيق (6.31) أي تعقد لجنة التدقيق في المتوسط حوالي 6 اجتماعات سنوياً، مما قد يشير إلى مستوى معقول من النشاط والجدية في أداء المهام، كما تبين أن المتوسط الحسابي لاستقلالية لجنة التدقيق (2.01) مما يشير إلى أن درجة الاستقلالية في المتوسط هي مستقل جزئياً إلى مستقل تماماً. هذا مؤشر إيجابي للحوكمة، وفيما يخص المتغيرات الرقابية، تبين أن المتوسط الحسابي للرافعة المالية (0.447) تقريباً، بما يدل على أن حوالي نصف شركات عينة البحث تعتمد على الديون في هيكل رأس المال لتمويل أصولها، كما تبين أن المتوسط الحسابي لحجم الشركة (8.125)، إذ بلغت أدنى قيمة وأعلى قيمة (6.80725 ، 9.721325) على التوالي، وهو الأمر الذي يعني وجود انحرافات في قيم أصول شركات عينة البحث على الرغم من أخذ اللوغاريتم الطبيعي لقيم إجمالي الأصول، ويعود السبب في ذلك إلى أن عينة البحث تتضمن قطاعات متباينة ومختلفة في قيم أصولها واستثماراتها.

### ثانياً: التحقق من الفرضيات:

١- **التوزيع الطبيعي:** تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي بالنسبة لكل متغير من متغيرات البحث، ويظهر

الجدول رقم (4) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي

Probability	Jarque-Bera	
0.060056	5.624962	ETR
0.005979	10.23901	ACSIZE
0.114040	4.342410	ACMEET
0.084183	4.949523	ACIND
0.126409	4.136469	FirmSize
0.055624	5.778271	Leverage

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تبين من الجدول رقم (4) بأن P للاختبار Jarque-Bera للمتغيرات (ما عدا متغير عدد أعضاء لجنة التدقيق) أكبر من قيمة الاحتمالية 0.05 وبالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. ولحل مشكلة عدم التوزيع الطبيعي لمتغير عدد أعضاء لجنة التدقيق تم اللجوء إلى التحويل باللوغاريتم، وقد جاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (5)، إذ يبين بأن قيمة P للمتغير أكبر من 0.05، وعليه فإن بيانات المتغير تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي

Probability	Jarque-Bera	
0.062224	5.554038	ACSIZE

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

٢- مصفوفة الارتباط: تستخدم مصفوفة الارتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة من ناحية، وبين المتغيرات المستقلة بعضها البعض من ناحية أخرى. ولمعرفة اتجاه وقوة الارتباط بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج البحثي، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، ويوضح الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات البحث.

جدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث الأساسية والرقابية:

LOGACSIZE	LEV	SIZE	ACMEET	ACIND	ETR	
					1	ETR
				1	0.048982	ACIND
			1	0.088834	0.026634	ACMEET
		1	-0.127171	0.241686	-0.104457	SIZE
	1	0.347705	0.048602	-0.031366	0.056413	LEV
1	-0.036225	-0.180374	0.210101	-0.032990	0.076080	ACSIZE

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- إن الازدواج الخطي لا يمثل مشكلة في البحث الحالي، إذ أن جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات التفسيرية للبحث أقل من (0.70).
- يوجد ارتباط إيجابي غير دال إحصائياً بين خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، عدد الاجتماعات، عدد الأعضاء) والتخطيط الضريبي فقد بلغ معامل الارتباط (0.048 و 0.026 و 0.076) على التوالي، كما يوجد ارتباط إيجابي بين الرافعة المالية والتخطيط الضريبي فقد بلغ

معامل الارتباط (0.056)، كما يوجد ارتباط سلبي بين حجم الشركة والتخطيط الضريبي إذ بلغ معامل الارتباط (-0.104).

٣- اختبارات جذر الوحدة: تم إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص استقرارية المتغيرات، وقد تم إجراء اختبار (LLC) and Chu, Levin, Lin واختبار استقرارية المتغيرات. الجدول رقم (7) نتائج اختبار جذر الوحدة، للتأكد من ملاءمة البيانات لطريقة التقدير.

	Level	
	Statistic	Prop
ETR	-106.576	0.0000
ACIND	-1.0168	0.1546
ACMEET	-12.871	0.0000
ACSIZE	-4.31329	0.0000
LEV	-0.79266	0.2140
FirmSize	-2.26767	0.0117

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يلاحظ من الجدول السابق بأن القيمة الاحتمالية للاختبارات بأكملها عند المستوى Level (ما عدا متغيري استقرارية لجنة التدقيق والرافعة المالية) أقل من 5%، وعليه يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن تلك المتغيرات مستقرة عند ذلك المستوى. أما متغيري استقرارية لجنة التدقيق والرافعة المالية فقد تم إعادة الاختبار عند الفرق الأول 1st difference فكانت القيمة الاحتمالية للاختبارات أقل من 5%، وعليه يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن تلك المتغيرات مستقرة عند ذلك المستوى، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (8).

	1st difference	
	Statistic	Prop
ACIND	-2.36017	0.0091
LEV	-23.5391	0.0000

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

٤- اختبار التداخل الخطي: يتضح من الجدول رقم (9) عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، إذ كان معامل التضخم للمتغيرات المستقلة تتراوح بين قيمة 1 و2 أقل من 10 (VIF<10).

الجدول رقم (9) : معامل تباين التضخم

Variance Inflation Factors	
VIF	Variable
1.073375	ACSIZE
1.085918	ACMEET
1.100727	ACIND
1.296688	FirmSize
1.172364	Leverage

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

لاختبار أثر خصائص لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي. تم اختبار ذلك الأثر من خلال الخصائص الثلاث للجنة التدقيق والمتمثلة في الاستقلال وعدد الأعضاء وعدد مرات الاجتماعات السنوية للجنة من خلال الفروض الثلاثة، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث، كذلك من خلال المقارنة بين نماذج الانحدار الثلاثة (التجميعي والآثار الثابتة والعشوائية).

الجدول رقم (10): نموذج الانحدار التجميعي

نموذج الآثار الثابتة				نموذج الانحدار التجميعي				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2793	1.08597	0.05091	0.0552	0.0013	3.272256	0.014188	0.046426	C
0.0829	-1.74593	0.01021	-0.0178	0.4348	0.782732	0.012164	0.009521	ACSIZE
0.0256	-2.25554	0.00036	-0.0008	0.7698	-0.293597	0.000404	-0.000109	ACMEET
0.3956	0.85206	0.00456	0.0038	0.2122	1.251913	0.001245	0.001559	ACIND
0.9993	-0.00086	0.01172	-0.01E-5	0.1335	1.507274	0.004514	0.006804	Leverage
0.8003	-0.25346	0.00641	-0.0016	0.0533	-1.944753	0.001471	-0.002861	FirmSize
0.739500				0.032054				R-squared
9.935694				1.218655				F-statistic
0.000000				0.302044				Prob(F-statistic)

الجدول رقم (11): اختبار F المقيدة

اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والآثار الثابتة			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(37.147)	10.789488	Cross-section F
0.0000	37	249.38884	Cross-section Chi-square

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

عند إجراء اختبار F المقيدة للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والآثار الثابتة وفق الجدول رقم (11)، تبين أن قيمة P-value أقل من 0.05 وعليه إن نموذج الآثار الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي وهنا نحتاج لإجراء اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

الجدول رقم (12): نموذج الآثار العشوائية

نموذج الآثار العشوائية				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0017	3.180326	0.021035	0.066899	C
0.1986	-1.290174	0.009679	-0.012488	ACSIZE
0.0425	-2.043066	0.000344	-0.000703	ACMEET
0.3327	0.971289	0.002177	0.002114	ACIND
0.4631	0.735264	0.007194	0.005289	Leverage
0.1959	-1.298016	0.002611	-0.003389	FirmSize
0.042855				R-squared
1.647661				F-statistic
0.149509				Prob(F-statistic)

الجدول رقم (13): Hausman test

اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي الانحدار الثابتة والآثار العشوائية			
Test cross-section and period random effects			
P-value	Chi-sq. d.f.	Chi-sq. Statistic	Hausman test
0.4800	5	4.499087	Hausman test

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

عند إجراء اختبار Hausman test للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية وفق الجدول رقم (13)، تبين أن قيمة P-value أكبر من 0.05 وعليه إن نموذج الآثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة، وبالتالي تم اعتماد تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الآثار العشوائية.

بناءً على النتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نموذج الآثار العشوائية وفق الجدول رقم (12) الذي يبين بأن معامل التحديد يبلغ 0.042855 وهذا يدل على أن 4.28% من التغيرات الحاصلة في ممارسات التخطيط الضريبي تعود إلى خصائص لجنة التدقيق وبما أن قيمة P-value لإحصائية F-Statistics تبلغ 0.149509 وهي أكبر من 0.05 فهذا يدل على أن النموذج غير معنوي.

#### - اختبار الفرضية الأولى:

**H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على ممارسات التخطيط الضريبي.**

من الجدول رقم (12) اتضح أن قيمة معامل عدد أعضاء لجنة التدقيق يساوي (-0.012488) بمستوى معنوية (0.1986) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، فضلاً عن أن إشارة معامل الانحدار سالبة، مما يعني وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وممارسات التخطيط الضريبي (في حال استخدام معدل الضريبة الفعلي الحالي كمقياس عكسي للتخطيط الضريبي)، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أن عدد أعضاء لجنة التدقيق لا يؤثر معنوياً على ممارسات التخطيط الضريبي بما يتفق مع نتائج دراسات (Dang and (2016) Tehupuring: (2022) Nguyen et al., (2022) Rakhmayani et al., (2025)

#### - اختبار الفرضية الثانية:

**H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة التدقيق على ممارسات التخطيط الضريبي.**

من الجدول رقم (12) اتضح أن قيمة معامل استقلالية لجنة التدقيق يساوي (0.002114) بمستوى معنوية (0.3327) وهي أكبر من 0.05 فضلاً عن أن إشارة معامل الانحدار موجبة، مما يعني وجود علاقة سلبية غير معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وممارسات التخطيط الضريبي (في حال استخدام معدل الضريبة الفعلي الحالي كمقياس عكسي للتخطيط الضريبي)، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أن استقلالية لجنة التدقيق لا يؤثر معنوياً على ممارسات التخطيط الضريبي بما يتفق مع نتائج دراسات (Dang and Nguyen (2016): (2022) Dang and Nguyen (2022).

#### - اختبار الفرضية الثالثة:

**H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على ممارسات التخطيط الضريبي.**

من الجدول رقم (12) اتضح أن قيمة معامل عدد اجتماعات لجنة التدقيق يساوي (-0.000703) بمستوى معنوية (0.0425) وهو أقل من 0.05، فضلاً عن أن إشارة معامل الانحدار موجبة، مما يعني وجود علاقة سلبية معنوية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وممارسات التخطيط الضريبي (في حال استخدام معدل الضريبة الفعلي الحالي كمقياس عكسي للتخطيط الضريبي)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق يؤثر معنوياً على ممارسات التخطيط الضريبي بما يتفق مع نتائج دراسة (Nabilah and Umaimah (2022).

#### الاستنتاجات

من خلال التحليل الإحصائي ونموذج الانحدار المتعدد تم التوصل إلى عدم وجود أثر معنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلاليتها على ممارسات التخطيط الضريبي، وبذلك لا يوفر عدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلاليتها ضماناً للقدرة على التدخل في تحديد سياسة معدل الضريبة الفعلي للشركة. وهذا يدل على أن الشركات التي لديها لجنة تدقيق يجب أن تكون أكثر مسؤولية وانفتاحاً في تقديم البيانات المالية لأنها معنية بمراقبة جميع الأنشطة التي تتم في الشركة. وكذلك تم التوصل إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على ممارسات التخطيط الضريبي، أي كلما زادت عدد اجتماعات لجنة التدقيق كلما انخفضت ممارسات التخطيط الضريبي، باعتبار أن اجتماعات لجنة

التدقيق تعد أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة، من أجل الحفاظ على وظيفة الرقابة.

## التوصيات

بناءً على نتائج الفرضيات يُنصح بضرورة الاهتمام بترشيد إدارة الشركات حول إيجابيات ممارسات التخطيط الضريبي وأضرارها المتمثلة بالممارسات التعسفية التي قد تفوق ما يمكن أن ينتج عنها من وفورات وعوائد، إلى جانب ضرورة الاهتمام والتأكيد على خصائص لجنة التدقيق التي قد تنعكس في النهاية على التخطيط السليم لفعالية الضريبة والحد من ممارسات التخطيط الضريبي التعسفية، إذ أن زيادة عدد اجتماعات لجان التدقيق قد يكون إجراءً فعالاً للحد من الممارسات الضريبية التعسفية، ولكن يجب الاعتماد على عدد أعضاء أو استقلالية اللجنة كعوامل مؤثرة أخرى، كما يُنصح بضرورة إجراء أبحاث جديدة لاحقة حول أثر خصائص لجنة التدقيق في ممارسات التخطيط الضريبي من خلال إدخال مقاييس جديدة لممارسات التخطيط الضريبي كمعدل الضريبي الفعلي النقدي ونسبة مدفوعات الضرائب النقدية إلى التدفقات النقدية التشغيلية، وكذلك مع توسيع قاعدة البحث لتشمل قطاعات البنوك والخدمات المالية الأخرى.

## المراجع:

### أ- المراجع العربية:

- أبو هارجة، مها عبده. نموذج مقترح لأليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٣.
- الركايب، محمد عبد السلام. أثر أنماط هيكل الملكية على سلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. كلية التجارة، جامعة الاسكندرية. ١(٦)، ٢٠٢٢.
- الزكي، نرفانا أمين محمد. قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٩(٤)، ٢٠١٥.
- بدوي، محمد خميس بدر. الأثر التفاعلي لجودة المراجعة وفعالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ٨(١٣)، ٢٠٢٢، ص ١٥٥-١٨٦.
- ثابت، محمد أمين سالم. أثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعموم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧.
- عبد الستار، أشجان عبد الباقي. دور آليات الحوكمة في الحد من الآثار السلبية لممارسات التخطيط الضريبي مع دراسة ميدانية في البيئة المصرية. رسالة ماجستير. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٩.
- عمارة، محمد رزق عبد الغفار عمارة. "تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التخطيط الضريبي في ظل اعتبارات تكاليف سمعة الشركة دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، كمية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٧.

- والي، رانيا محمد. أثر الليات حوكمة الشركات في الحد من مشاكل الوكالة: دراسة نظرية وتطبيقية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٣.

- هلال، أحمد بيومي. أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير. كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

#### ب- المراجع الأجنبية:

- Appolos, N., Kwarbai, D., and Ogundajo, O. *Tax Planning and Firm Value: Empirical Evidence from Nigerian Consumer Goods Industrial Sector*. Research Journal of Finance and Accounting, 7(12). 2016, 172-183.

- Armstrong Christopher S, Blouin Jennifer L, Jagolinzer Alan D and Larcker David F. *Corporate governance, incentives, and tax avoidance*", Journal of Accounting and Economics, Vol 60. ,2015, 1-17.

- Brooks, L. L., & Sun, C. P. *Audit firm tenure, corporate tax avoidance and firm value*. Journal of Forensic and Investigate Accounting, 12(1), 2020, 109-137.

- Chen, S., Chen, X., Cheng, Q. and Shevlin, T. *Are family firms more tax aggressive than nonfamily firms?* Journal of Financial Economics, 95(1), 2010, 24-42.

- Chukwudi, U. V., Okonkwo, O. T., & Asika, E. R. *Effect of Tax Planning on Firm Value of Quoted Consumer Goods Manufacturing Firms in Nigeria*. International Journal of Finance and Banking Research, 6(1). 2020, 1-10.

- Dang, V. C., & Nguyen, Q. K. *Audit committee characteristics and tax avoidance: Evidence from an emerging economy*. Cogent Economics & Finance, 10(1). 2022, 223-263.

- Desai, A. and Dharmapala, D. *Corporate tax avoidance and high-powered incentives*. Journal of Financial Economics, 79 (1). 2006, 127-178.

- Deslandes, M., Fortin, A. and Landry, S. *Audit committee characteristics and tax aggressiveness*, Managerial Auditing Journal, Vol.35(2).2019, 272-293.

- Francis, J., S. Neuman, and N. Newton. *Does Tax Planning Affect Analysts' Forecast Accuracy?* Contemporary Accounting Research, 2019, 1-32.

- Hanneltel, C. *The Influence of Corporate Governance Measures on the Efficiency of Tax Planning undertaken by Multinational Companies: the use of Corporate Governance to Optimize Tax Management and prevent Tax Avoidance*. Unpublished Master Thesis, Tilburg School of Law, Netherland, 2014.

- Heitzman, S., M. Ogneva. *Corporate Tax Planning and Stock Returns*, Working paper Available at www.ssrn.com.2015.

- Ilaboya, O. J., Izevbekhai, M. O., & Ohiokha, F. I. *Tax Planning and Firm Value: A Review of Literature*". Business and Management Research, 5(2). 2016, 81-91.

- Jin, J., Liu, Y., Zhang, Z., & Zhao, R. *The impact of financial constraints on banks' cash tax avoidance*. Review of Accounting and Finance, 21(3). 2022, 109-129.

- Kawor, S., & Kpportorgbi, H. K. *Effect of Tax Planning on Firms Market Performance: Evidence from Listed Firms in Ghana*. International Journal of Economics and Finance, 6(3).2014, 162-168.

- Kirkpatrick, A. and Radicic, D. *tax planning activities and firm value: a dynamic panel analysis*. Advances in Taxation, 27, 2020.

- Nabilah, M., & Umaimah, U. *The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance*. Indonesian Vocational Research Journal, 1(2), 2022, 60-70.

- Nor Shaipah Abdul Wahab, Kevin Holland, *Tax Planning and Corporate Governance and equity value*, Journal of Science Direct. The British Accounting Review, Vol.44(2).2022, 111-124.
- Osegbue, Ifeanyi Francis, Nweze Austin, Ifurueze Meshack and Nwoye Chizoba Mary. *Effects of tax sheltering on earnings management in Nigeria*, Research Papers in Economics and Finance, Vol.3(2). 2019, 45-69.
- Rakhmayani, A., Aresteria, M., Sulestiyono, D., & Faraintika, B. A. *The Role of Audit Committee Characteristics in Tax Planning. In 8th International Conference on Business, Economics, Social Sciences, and Humanities-Economics, Business and Management Track*, 2025,42-50.
- Rego, O., and Wilson, R. *Equity Risk Incentives and Corporate Tax Aggressiveness*. Journal of Accounting Research, 50 (3). 2012, 775-810.
- Robinson R. John, Xue Yanfeng and Zhang H. “*Tax planning and financial expertise in the audit committee*”, August 31, Electronic copy available at, 2012.: <http://ssrn.com/abstract=2146003>.
- Tehupuring, R. *Corporate governance, tax avoidance, audit delay and company value (empire study on banking companies on idx 2010\_ 2014 period)*. Infestation Journal 12(1). 2016, 85-97